

أميركا والعراق ومعضلة رئيس الوزراء: السير على حبل مشدود

الكاظمي يتحرك في حقل من الألغام السياسية الداخلية والإقليمية اسمه العراق



حليف غير قادر على مواجهة نفوذ إيران

ربما أنا من داعمي الكاظمي بمعنى ما، ومن منطلق عملي بحث، إذ يحسب للرجل صدق المحاولة والجديّة في الاتصال بالجميع، والتهدئة مع كل الأطراف. ومع ذلك فلست هنا لأع في فخ المغالاة في تقدير عمل الكاظمي وسياساته، أو أصل في دعمه حدًا يجانب الصواب، وهذا ما رأيته على الأقل في ما كتبه بفيديو أغناتوس يوم السابع عشر من الشهر الماضي في الواشنطن بوست "حكومة مصطفى الكاظمي في العراق أمامها طريق طويل لتقطعه، لكنها على الآبل البداية". ولكن ما أعرفه عن الشعب العراقي مما أظن أن السيد أغناتوس لا يعرفه ببعدي مبالًا للتخمين بأن الكاظمي لن يفلح في الحفاظ على منصبه رئيساً للوزراء، وستكون خسارته محرّجة لأميركا والخليج ومصر والأردن، خاصة وأنّ الأخرتين تحاولان دعمه بشخني الطرق، وهذا ما تخبر به الاتفاقيات الكثيرة الموقعة مؤخراً بينهما وبين بغداد التي عرفت بـ"النظام الجديد"، فالجميع يعلم أن مصير هذه الاتفاقيات سيكون، كما سابقاً، حبراً على ورق، ورهين الطي في أراج المكاتب. ولتثبت طهران مرة بعد أخرى أنها صاحبة القرار الأخير بشأن تسمية رئيس الوزراء لبلد خاضع لسيطرتها ونفوذها، ولتستمر أيضاً في إفشال أي اتفاقيات بين العراق وجواره العربي، فقط لأن هذه الاتفاقيات لا تصب في مصلحتها. وهذا بالضبط ما جعل نجاح أي اتفاقية عربية مع العراق مشروطاً بأن تفتح الدول العربية أسواقها واقتصادها للإيرانيين أولاً.

ووفقاً للتوافق العراقية على الرئاسات الثلاث من جهة، وتغول النفوذ الإيراني في شأن العراق السياسي من جهة ثانية، سيبقى منصب رئيس وزراء العراق شكلياً بلا أثر فعلي لرايه ولا تطبيق عملي لسيادته، لأنه سيبقى مضطراً للتأرجح بين ما تتطلع إليه واشنطن في العراق الجديد من جهة، وبين الضغط الذي تمارسه طهران عبر القوات والنيابات الموالية لها من جهة ثانية، ولذلك لن ينجح أي رئيس وزراء عراقي إذا صبّ جل اهتمامه على إدارة هذا "النظام" الوهمي ليبقى في منصبه الإداري مضموناً والسياسي من حيث الشكل فقط.

فما الحل إذن؟ وهل نتحرك العراق بمفرده عيلاً ونهباً لإيران؟ أمام هذا الاستعصاء الذي دام عدة سنوات، والذي انعكس سلباً، وما زال حتى اليوم، على أمن العراق واستقراره واقتصاده، أفلا يكون من الأفضل أن تعمل الإدارة الأميركية، وهي على وشك الانسحاب من العراق، على تأسيس لجنة دولية - إقليمية - محلية برئاسة سياسي - محترم وخبير بالمنطقة، ومشهود له من أطراف متعددة، ويكون لهذه اللجنة صلاحيات النظر في الشأن العراقي، والتوجيه بالتفاوض مع الإيرانيين، بهدف الوصول إلى ما يضمن للعراق وحدة أراضيها وسيادته الوطنية عليها، وضمن للشعب العراقي تضييد جراحه والبناء لأجل مستقبله، وأن يتمكن سياسيو بغداد من قيادة وطنهم بانفسهم، ومن إقامة تحالفاتهم وتنسيق سياساتهم مع غيرهم بما يخدم مصلحة العراق أولاً؟

إيران وحلفائها من الفصائل العسكرية على خطر رئاسة الحكومة العراقية، إلى قلب الأمور رأساً على عقب، فأصبح حليف الأمان مرفوضاً اليوم. وهذا ما أتوقع أن يتكرر مع الكاظمي، لذلك ألم يكن تقديم "الهدايا المجانية" له من الجانب الأميركي مجازفة دبلوماسية واستعجالاً في غير مكانه سيسبب لسياسة واشنطن تجاه العراق ويعرضها للحرج؟

من جهة أخرى.. ينبغي إدراك أن كل إنجاز سيحقق في العراق، خلال المتبقي من ولاية الكاظمي، أو إذا ما تحصل على ولاية ثانية، سيحسب له دون الإشارة إلى مستويات الدعم الهائلة التي يحصل عليها، كما سيتم تبرير كل إخفاق قد يتسبب به، ربما يكون هذا الوضع مقبولاً بالنسبة إلى أطراف كثيرة مؤثرة في الشأن العراقي، أما بالنسبة إلى العراق والعراقيين فالكاظمي بلا شك لا يعول عليه، وما يحتاجه العراق حقاً هو رئيس حكومة قوي بالأساس، قادر على حشد دعم داخلي مؤثر، ودعم إقليمي عربي، ودولي غربي أكثر فاعلية، والأهم من ذلك والشروط اللازم له، أن يكون رجل سياسة متمكن من رؤاه الاستراتيجية، ومنفتح على التعلم من التجارب السابقة، ومدفوع بالتفكير في مصلحة البلاد والعمل لأجلها، ولو كلفه ذلك انتزاع مفاتيح القوة انتزاعاً من الفواعل الكثيرة الموجودة على الساحة العراقية.



الأخر، لكنها من حيث تدري أو لا تدري تدفع بالكاظمي نفسه، لأن يكون، وكما يرى الكثير من العراقيين، رجل إيران لا العراق.

الصفقة الكبرى.. مع إيران؟

يريد الكاظمي حواراً مباشراً مع إيران.. وكل المؤشرات الحالية توحى برغبته هذه، إذ يحاول رئيس الوزراء أن يؤكد دائماً على أن نواصة الإنقاذ الكبيرة في العراق لن تتوقف إلا بصفقة كبرى، ليست مع العرب أو مع أوروبا والناو أو الولايات المتحدة، بل مع إيران ذاتها. والمشكلة هنا أن التصرفات الغربية تدفع بهذا الاتجاه وكان هنالك تسليماً قريباً بأن العراق عمق استراتيجي في الشرق الأوسط، ولا يمكن أن تتحسن الأوضاع فيه دون موافقة طهران، خاصة وقد بلغت من القوة والسطوة في المنطقة حداً لم يعد معه إرغامها على شيء ممكناً!

حتى في حال عقد الصفقة، لا يبدو أن الأمور ستستسر ضمن السيناريو المتفائل بالنسبة إلى الكاظمي، فقد فشل رؤساء الوزراء العراقيين المتعاقبون في إعادة التوازن إلى العلاقة الثنائية التي ترجح كفتها دائماً لصالح طهران، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم فهم كيفية تشكيل السياسة الخارجية في إيران، وليس الكاظمي بحال أفضل ممن سبقه في هذه النقطة.

حتى في هذا الخيار، لا يمكن التعويل على الكاظمي وحده، بل يجب أن تتدخل الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية أيضاً وفي مقدمتها السعودية التي بدأت مفاوضات مع إيران في العراق نفسه، وربما مصر والأردن اللتان تحاولان التحالف اقتصادياً مع العراق ولكنه تحالف لم يتجاوز الاتفاق الشكلي المدعم بالتوقيعات والأوراق فقط، دون أي آثار فعلية على الأرض، وذلك بسبب صعوبات لم يستطع الكاظمي تجاوزها حتى الآن، وفي الحقيقة فلقد تأخرت الدول العربية، وترددت أيضاً، في مد يد العون والمساعدة للعراق، وتركته فريسة لإيران، وقد أن الأوان وحانت الفرصة لتغيير هذا الواقع.

وبالنتيجة، يظهر مصطفى الكاظمي اليوم وكأنه أقوى رئيس وزراء للعراق للحصول عليه، لكن لا يمكن هنا إلا التأكيد على أن الرجل يمتلك من القوة بقدر ما يمنح له، ومع أنه قد حصل على دعم دولي واسع غير مسبوق لم يتلقه أي مسؤول عراقي منذ 2003، ابتداءً من واشنطن مروراً بالعواصم العربية وطهران إلى الفاتيكين وبروكسل، لكن ميزانه ما زال عاجزاً لجهة استثمار هذا الدعم وتوظيفه لتحقيق إنجازات تذكر على مستوى البلاد، ومع ذلك فهو لن يتوانى عن تشخير هذا الدعم لتحقيق مكاسب سياسية على مستوى الداخل العراقي استعداداً للانتخابات المقبلة، وزيارته إلى واشنطن قبل 3 أشهر من إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في العراق، ترفع سقف احتمالات فوزه بولاية جديدة، غير أن الإدارة الأميركية تدرك جيداً أن الرهان على الكاظمي رهان خاسر، ولكن "مكره" أخاك لا بطل" لأنه أفضل الموجود. وأظن أن حالة الكاظمي اليوم تشبه حالة جدير العبادي الذي فتحت له أبواب الدعم العربي والغربي، وحتى التركي، ولكن سرعان ما أدى دخول

أدنى، كذلك يدرك الأميركيون، وإدارة بايدن بالذات - لما لها من باع في التعامل مع ملف العراق- مدى السرعة التي يمكن للأصوليين أن يملؤوا خلالها أي فراغ في السلطة، فقد عاين الجميع استيلاء تنظيم "داعش" على أجزاء من العراق بعد انسحاب الرئيس باراك أوباما عام 2011. والسؤال هنا: ما الذي تفعله الولايات المتحدة حيال ذلك كله؟

استقبل الرئيس السابق "الجمهوري" دونالد ترامب الكاظمي، وبعد أقل من عام استضافه مجدداً الرئيس "الديمقراطي" جو بايدن في البيت الأبيض، الأمر الذي لا يمكن فهمه إلا بمثابة استمرار للدعم الأميركي القوي لرئيس الحكومة العراقي. غير أن المشكلة تكمن في أن الولايات المتحدة، والتي هي أقوى لاعب خارجي في المنطقة، تريد الخروج من العراق، ولذلك وضع الكاظمي على رأس أولوياته تعزيز العراق لمصير مماثل لأفغانستان في الوقت الحاضر، وهذا ما أعلن عنه نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي طاهر العاني قائلاً "إن انسحاب القوات الأميركية سيجعل العراق رسمياً تحت سيطرة الميليشيات، ويحوّله إلى أفغانستان ثانية".

وبحسب صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، يميل الرأي السائد داخل إدارة بايدن، وخاصة داخل أروقة وزارة الدفاع، إلى اعتبار العراق منطقة حيوية للمصالح الأميركية المستقبلية، وأن أي انسحاب متسرع سيكون بمثابة كارثة على العلاقات الأميركية مع حلفائها العراقيين والإقليميين على حد سواء.

كما تعتبر هذه الأوساط أن الانسحاب سيظهر العتلة للنفوذ الموالية لإيران في كل من سوريا والعراق، لكن "الوضع الحالي غير مقبول للإدارة الأميركية التي تنتظر عرض الكاظمي للإجراءات التي يمكنه اتخاذها لوقف الهجمات التي تمس القواعد والمصالح الأميركية في العراق". وهنا يمكن المشكلة، فأي إجراءات تلك التي يستطيع الكاظمي اتخاذها وهو المعتمد منذ البداية على الدعم الأميركي، كما أنه ما زال إلى اليوم يتحرك من موقعه بصعوبة بالغة في حقل من الألغام السياسية الداخلية والإقليمية، اسمه العراق؟

إعادة استقرار العراق هذا هو الشعار أو الهدف الذي رفقه الكاظمي منذ استلامه السلطة، ربما تكون مدة عام واحد قليلة للحد من إنجازاته وإخفاقاته، خاصة في بلد كالعراق الذي تمتاز ملفاته وقضاياها بالتعقيد الشديد، لكن لا بد من التوقف لحظة والنظر في كيفية تعاطي الكاظمي مع أبرز ملفين في البلاد، وأكثرهما حساسية وتوتراً: الاحتجاجات الشعبية، المرتبطة بدورها بالانتخابات العراقية المزمع إجراؤها في أكتوبر القادم؛ والقوات الموالية لإيران التي تزاد نفوذاً يوماً بعد يوم على الأراضي العراقية.

ومع وصوله لرئاسة الوزراء، أطلق الكاظمي سراح عدد من المتهربين الذين تم اعتقالهم سابقاً، ووعده "بمحاسبة من يسفك دماء العراقيين"، وما زال يحاول الحفاظ على توازن صعب بين استرضاء المحتجين المطالبين باحتواء القوات الموالية لإيران وإيقاف تمددها في البلاد من جهة، وبين عدم خسارته دعم الفصائل في مجلس النواب العراقي من جهة ثانية.

قد يكون إرضاء هذين الطرفين هو أوضح مثال للتعريف بالمهمة المستحيلة التي حملها الرجل على عاتقه. كما أن حكومته ما زالت هشّة في الحقيقة، خاصة وأن مسألة الفساد الذي تحدث الكاظمي عن محاربه بقوة في بداية استلامه للحكومة، لا تزال تشكل واحدة من أكبر مشكلات العراق، ناهيك عن الهيمنة المستمرة للفصائل السياسية التقليدية، وأنشطة القوات الموالية لإيران، إذ تشكل كلها أغللاً تقيد أي محاولة لتلبية مطالب المحتجين، وإذا كانت جائحة فيروس كورونا قد حثت من زخم الاحتجاجات وقوتها، إلا أن أسبابها الجذرية ما تزال بلا علاج، وعليه فما زال تصاعد الحراك متوقفاً في أي وقت.

وتشارك الولايات المتحدة مع الكاظمي في هدف رئيس يحفظ مصلحة الطرفين، هو منع العراق من أن يصبح الحامية الأمامية لـ"إمبراطورية إيران الإقليمية"، والتي من شأنها أن تهدد حلفاء واشنطن في المنطقة وتجع اندلاع حرب أوسع فيها قبا قوسين أو

تواجه واشنطن منذ العام 2004 معضلة مزمنة في التعامل مع رئيس الوزراء في العراق نظراً إلى الضغوط التي يُعاني منها المنصب بعد ذاته واصطدامها في كل مرة بالنفوذ الإيراني في العراق والتكتلات السياسية والتنظيمات العسكرية العراقية الموالية لطهران. وتنسحب هذه المعضلة على رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي، ذي النفوذ السياسي المحدود، الذي يبدو وكأنه يسير على حبل مشدود بين واشنطن الداعمة له وطهران المحكمة في أغلب كواليس الساحة السياسية في العراق.

إلى موقع لإعلان الوعود دون تنفيذها، واتخاذ القرارات دون تطبيقها، فصار مجرد واجهة شكلية بلا أي مضمون عملي وفعال.

والسؤال المهم كيف تتعين أبعاد هذه المعضلة في ما يحاول أن يقوم به الكاظمي اليوم؟ وفي الحقيقة، لم يحصل أي رئيس وزراء عراقي سابق، منذ الغزو الأميركي للبلاد 2003 على الدعم والدفع إلى الأمام كالذي يناله الكاظمي، سواء من الولايات المتحدة نفسها أو من أوروبا أو من الدول العربية، فالكل يريد عراقاً قوياً وتمكناً بذاته وبسيادته، لكن هل هذه هي الطريقة المناسبة لإدارة الملف العراقي، وهو أحد أعقد الملفات وأكثرها غموضاً، ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل والعالم أيضاً، وهل الدعم الكبير للكاظمي لإظهاره بمظهر رجل العراق الأقوى سيؤتي النتائج التي ستخرج العراق من المأزق الجيوستراتيجي والاقتصادي والاجتماعية التي يعيشها نحو عقدين من الزمن؟

ومع رغبتنا في استقرار ما سيكون عليه المشهد العراقي حتى نهاية العام، نمة نقطة واحدة سيقين التخمين فيها هو سيد الموقف بالنسبة إلى جميع الأطراف، أقصد أن موعد الانسحاب الأميركي المزمع وإنهاء العمليات القتالية ما زال بعيداً بالمقارنة مع ما ستسفر عنه الانتخابات المقبلة، فهل سيكون تنفيذ إعلان الولايات المتحدة مشروطاً بتقييمها لنتائج هذه الانتخابات، أم أن إدارة بايدن ترغب حقاً بالانسحاب من العراق تحت أي ظرف؟ اعتقد أنه من الصعب التكهّن بالإجابة على هذا السؤال.

زيارة الكاظمي إلى واشنطن جزء من "الرقصة" المعتادة بين الولايات المتحدة وإيران في تنافسهما على النفوذ في العراق

ومن الضروري بداية الاعتراف بأن واشنطن تواجه منذ سنوات معضلة حقيقية في التعامل مع رئيس مجلس الوزراء في العراق، ويمكن تتبع ذلك منذ تسلّم إيداع عاوي هذا المنصب عام 2004 مروراً بالجعفري والمالكي، ثم العبادي ثم عادل عبدالمهدي.. وصولاً إلى مصطفى الكاظمي، وذلك نظراً للتجانبات والضغوط التي يُعاني منها المنصب بعد ذاته.

ويبض النظر عن الشخص الذي يشغله، تتمثل إشكالية هذه الضغوط في الشد والجذب، أو التناظر، بين تطلمات الولايات المتحدة التي احتلت العراق وحاولت العمل على تأسيس عراق جديد ديمقراطي تتمتع جميع فئاته بالحرية والحياة الكريمة، وبين الرغبة الإيرانية في جعل العراق منطقة نفوذ تابعة لها عبر التكتلات السياسية وبعض التنظيمات العسكرية العراقية الموالية لها. ولذلك يسعى كل من الفريقين أميركا وإيران وبشكل حيث لكسب أو استمالة رئيس الوزراء العراقي لصالحه، سراً أو علانية، الأمر الذي عطل بشكل كبير صلاحيات هذا المنصب وقيد صاحبه حتى تحول



مطالب يعجز الكاظمي عن تحقيقها



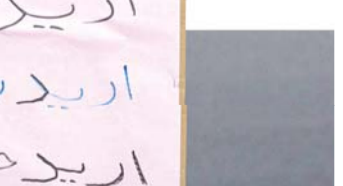
حسن اسميك كاتب ومفكر عربي

من أسبوع على اللقاء الذي جمع رئيس الولايات المتحدة جو بايدن مع رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي، والتهاني الملقاة بحسب البيان الأميركي - العراقي المشترك إلى نتائج قليلة ومقتضبة، لكنها بالغة الأهمية والدلالة، وقد وافقت التوقعات التي أدلى بها محللون سياسيون ومسؤولون من الجانبين. وكانت خلاصة اجتماع بايدن - الكاظمي في الإعلان عن موعد انسحاب القوات الأميركية وإنهاء مهامها القتالية بشكل رسمي. مع أن هذا هو الحال اليوم على الأرض بشكل فعلي، فعقد القوات الأميركية البالغ 2500 جندي يكاد لا يقوم إلا بالمهام غير القتالية التي يؤكد المسؤولون العراقيون على استمرار حاجتهم إليها حتى بعد الانسحاب الأميركي المزمع مع نهاية العام.

زيارة الكاظمي إلى واشنطن جزء من "الرقصة" المعتادة بين الولايات المتحدة وإيران في تنافسهما على النفوذ في العراق

ومن الضروري بداية الاعتراف بأن واشنطن تواجه منذ سنوات معضلة حقيقية في التعامل مع رئيس مجلس الوزراء في العراق، ويمكن تتبع ذلك منذ تسلّم إيداع عاوي هذا المنصب عام 2004 مروراً بالجعفري والمالكي، ثم العبادي ثم عادل عبدالمهدي.. وصولاً إلى مصطفى الكاظمي، وذلك نظراً للتجانبات والضغوط التي يُعاني منها المنصب بعد ذاته.

ويبض النظر عن الشخص الذي يشغله، تتمثل إشكالية هذه الضغوط في الشد والجذب، أو التناظر، بين تطلمات الولايات المتحدة التي احتلت العراق وحاولت العمل على تأسيس عراق جديد ديمقراطي تتمتع جميع فئاته بالحرية والحياة الكريمة، وبين الرغبة الإيرانية في جعل العراق منطقة نفوذ تابعة لها عبر التكتلات السياسية وبعض التنظيمات العسكرية العراقية الموالية لها. ولذلك يسعى كل من الفريقين أميركا وإيران وبشكل حيث لكسب أو استمالة رئيس الوزراء العراقي لصالحه، سراً أو علانية، الأمر الذي عطل بشكل كبير صلاحيات هذا المنصب وقيد صاحبه حتى تحول



مطالب يعجز الكاظمي عن تحقيقها